

إشكاليات التوجيه النحوي في قوله: "إلا قليلا نصفه"

دراسة نحوية دلالية

الملخص العربي:

لمّا كان التوجيه النحوي يجب أن يتخرّج على أصول اللغة وقواعدها وطرائق العرب في كلامها، فقد خرجت بعض التوجيهات عما يجب أن يتخرّج عليه التوجيه، بأن خالفت الأصول أو القواعد أو الطرائق اللغوية.

ومتى خرج التوجيه عن هذا، جاء الإشكال، ويحاول بعض النحاة أن يعتذر عن الإشكال بعلل وتفسيرات، بعضها لغوي وبعضها الآخر غير لغوي، فإن قيل الاعتذار زال الإشكال، وإن رُفض الاعتذار بقي الإشكال، وتعذر قبول التوجيه.

حدث هذا هنا في قوله: (إلا قليلاً، نصفه) من قوله تعالى: (بأيّها المزمّل، فمّ اللّيل إلا قليلاً، نصفه أو انقص منه قليلاً) {المزمّل: ١ - ٣}؛ حيث جاءت بعض التوجيهات النحوية لقوله: (نصفه) مخالفة لأساليب العرب وطرائق كلامهم، وتتخلص إشكالات التوجيه النحوي في هذه الآية في الأسئلة الآتية:

- هل يُسمى النصفُ قليلاً في كلام العرب؟
- هل يُستثنى النصفُ من الكل في كلام العرب؟
- هل يجوز إبدالُ المجهول من المجهول في كلام العرب؟
- علامَ يعود الضمير في "نصفه" و"منه" و"عليه" في الآية الكريمة؟

وقد دفع الباحث إلى اختيار هذا الموضوع أنه لم يُفرد بدراسة من قبلُ على حد علمه، ووجودُ إشكالات كثيرة في أكثر توجيهات هذه الآية، فعمل البحث على جمع شتاتها من كتب النحو والتفسير قدر استطاعته، واختار منها ما يليق بجزالة التنزيل، وطبيعة السياق، وصحة المعنى، ويوافق طرائق العرب، وينتقي منه الإشكال.

قد جاء الحديث عن هذه الآية وتوجيهاتها النحوية مبثوثا في ثنايا كتب إعراب القرآن وكتب التفسير، ولم يجمعها بحث كهذا، وكان من أهم كتب القدماء التي اعتمد عليها البحث، وأبانت عن توجيهات هذه الآية، إعراب القرآن لأبي جعفر النحاس، والكشاف الزمخشري، والاستغناء في الاستثناء للقرافي، والبحر المحيط لأبي حيان، والدر المصون للسمين الحلبي.

وقد اعتمد هذا البحث على المنهج الوصفي التحليلي، ووزعت خطته على مطلبين، تسبقهما مقدمة، وتعقبهما خاتمة، تحدثت في المقدمة عن أهمية الموضوع ودوافعه، والدراسات السابقة، ومنهج البحث وخطته، وتحدثت في المطلب الأول عن إشكالات التوجيه النحوي، وتحدثت في المطلب الثاني عن رأي وتعقيب، وتحدثت في الخاتمة عن أهم نتائج البحث.

كلمات مفتاحية: إشكالات - التوجيه النحوي - القرآن الكريم - النحو والدلالة